مُلخص في علم الوضع

الطبعة الأولى
١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م
جميع الحقوق محفوظة

الكويت - الروضة
طريق المغرب السريع - ق ٣
Website: www.eslah.com
E-mail: s66000477@gmail.com
(+965) 99050407
(+965) 22540536

الكويت - مدينة سعد العبدالله
الدائري السادس - ق٣ - م٢٨
Website: www.daradahriah.com
E-mail: daradahriah@gmail.com
(+965) 99627333
(+965) 51155398

الموزعون المعتمدون

مكتبة أهل الأثر
(الكويت)
ahel_alather@hotmail.com
(+965) 66508050

دار التدمرية للنشر والتوزيع
(الرياض)
tadmoria@hotmail.com
(+966) 4925192

أروقة للدراسات والنشر
(عمّان)
info@arwiqa.net
(+962) 64646163

مكتبة الميمنة المدنية
(المدينة المنورة)
daralmimna@gmail.com
(+966) 558343947

مُلَخَّص فِي عِلْمِ الوَضْع

تأليف الأستاذ الشيخ

مُحَمَّد الحُسَيْنِيّ الظَّواهِرِيّ

من علماء الأزهر الشريف والمدرس بكلية أصول الدين

بسم الله الرحمن الرحیم

ترجمة المؤلف

*** اسمه ونسبه ونسبته:**

هو الشيخ العالم محمد الحسيني ابن الشيخ إبراهيم بن إبراهيم الظواهري، يرجع نسبه إلى قبيلة النفيعات العربية.

وشقيقه هو الشيخ محمد الأحمدي شيخ الجامع الأزهر.

*** ولادته ونشأته:**

ولد الشيخ محمد بقرية كفر الظواهري في محافظة الشرقية، لأسرة اشتهر أفرادها بالعلم، فقد كان أبوه وجده من علماء الأزهر، وشغل أبوه منصب مشيخة معهد طنطا.

وكان لذلك أثر كبير في نشأته العلمية، فطلب العلم صغيرا وتتلمذ على أكابر المشايخ والعلماء بالجامع الأزهر الشريف وجامع الأحمدي بطنطا وغيرهما، حتى نال شهادة العالمية سنة (١٣٢١هـ).

*** مناصبه الرسمية:**

بعد تخرجه -رحمه الله- اشتغل في عدد من المناصب التعليمية الدينية، ومن ذلك:

(١) اشتغل مدرسًا بالقسم الثانوي بالمعهد الأحمدي سنة (١٩٠٤م).

(٢) ترقى في المناصب التعليمية إلى أن عين مفتشًا بالمعاهد الدينية.

(٣) عين بعد ذلك مدرسًا في كلية أصول الدين.

*** مؤلفاته:**

كان الشيخ محمد الظواهري من المشتغلين بالعلم والتأليف، وله عدد من المؤلفات النافعة، ومن تلك المؤلفات:

(١) تاريخ أدب اللغة العربية من صدر الإسلام إلى عصرنا هذا[١].

(٢) التحقيق التام في علم الكلام[٢].

(٣) التحقيقات الواضحة في تفسير سورة الفاتحة وأوائل سورة البقرة وآية الكرسي[٣].

(٤) التحقيقات الهامة في مباحث الأمور العامة.

(٥) القول السديد في تفسير آيات النسخ والطلاق والربا من القرآن المجيد.

(٦) ملخص في علم الوضع، وهي هذه الرسالة المنشورة.

*** وفاته:**

توفي الشيخ محمد الظواهري سنة (١٣٦٥هـ) الموافق سنة (١٩٤٦م) بالقاهرة، ودفن بالمجاورين[٤].

---

(١) طبع سنة (١٩٠٠م) في المطبعة الأهلية في طنطا، ويقع في (١٩٨ص)، وظهرت طبعته الثانية في السنة التي تليها، وكان وفق المقرر العلمي للسنة الثانية والثالثة والرابعة من القسم الثانوي.

(٢) طبع في مكتبة النهضة المصرية الطبعة الأولى سنة (١٣٥٧هـ) الموافق سنة (١٩٣٩م) ويقع في (١٨٠ص).

(٣) من طبعاته طبعة مكتبة مصطفى البابي الحلبي الطبعة الأولى سنة (١٩٣٨م) ويقع في (١٤٣ص).

(٤) من مصادر ترجمته: الأعلام الشرقية في المائة الرابعة عشرة الهجرية لزكي محمد مجاهد (١/ ٣٥٥-٣٥٦) وأحال على سلسلة التراجم الأزهرية بقلم محمد حسين النجار، وحياة مجاور في الجامع الأحمدي.

مُلَخَّص فِي عِلْمِ الوَضْع

تأليف الأستاذ الشيخ

مُحَمَّد الحُسَيْنِيّ الظَّواهِرِيّ

من علماء الأزهر الشريف والمدرس بكلية أصول الدين

ملخص

فى علم الوضع

للاستاذ الشيخ محمد الحسينى الظواهرى

من علماء الأزهر بالجامع الاحمدى

الطبعة الثانية وفيها زيادات عن الطبعة الاولى كما يعلم للناظر

(ثمن النسخة الواحده عشرة مليم)

﴿ حقوق الطبع محفوظة ﴾

مطبعة محمد محمد مطر الوراق بالحمزاوى

صورة صفحة عنوان الطبعة الثانية المعتمدة في إخراج الكتاب[1].

(١) وقد تمت مقابلتها على الطبعة الأولى، وأثبتنا أهم الفروق بينهما.

بسم الله الرحمن الرحيم

وبعد، فهذا ملخص في علم الوضع، رأيت أن أضعه لمذاكرة الطلاب فيما تلقَّوْه أثناء السنة الدراسية من مقرر هذه المادة؛ تسهيلًا لهم واستبقاءً لأثر عنايتهم بتحصيلها.

مبادئ علم الوضع

لا شك أن فهم المعنى من اللفظ موقوف على تعيين اللفظ بإزاء المعنى، وعلى العلم بذلك التعيين.

ولما كانت جزئيات الألفاظ كثيرة جدًّا، وأوضاعها مختلفة، احتيج لضابط يُعرَف منه أحكام تلك الجزئيات، وهو المسمى بـ: **علم الوضع**.

فهو: علم يعرف به أحوال اللفظ العربي من حيث: شخصية الوضع ونوعيته، وعمومه وخصوصه، وغير ذلك.

وموضوعه: اللفظ العربي من هذه الحيثية.

وقد علمت **فائدته**، ومنها: تمييز الحقائق والمجازات.

الوضع وأقسامه

الوضع لغة: جعل الشيء في مكان مخصوص.

واصطلاحا: تعيين اللفظ بإزاء المعنى للدلالة عليه بنفسه، أو بواسطة العلاقة والقرينة.

فالأول يسمى بـ: **الوضع التحقيقي**، وهو وضع الحقائق.

والثاني يسمى بـ: **الوضع التأويلي**، وهو وضع المجازات.

* وينقسم **التحقيقي** باعتبار الموضوع إلى:

(١) شخصي.

(٢) ونوعي.

لأنه إن لوحظ اللفظ الموضوع بعينه فالأول، وإن لم يلاحَظ بعينه -بل بقانون كلي- فالثاني.

فمن الأول:

- وضعُ الأعلام، كزيد ومحمد؛ فإن اللفظ وضع بعينه وشخصه بإزاء الذات المعينة خارجا، أو في ذهن الواضع إذا وضعه لابنه المقدر وجوده.

- ووضعُ أسماء الإشارات والموصولات والحروف[1].

- ووضعُ «إنسان» و«رجل» لمفهوم: الحيوان الناطق، والذكر البالغ من بني آدم.

---

(١) في الطبعة الأولى (ص٣) زيادة: بناء على ما ذهب اليه السيد من أنها جزئيات وضعًا، كما هي جزئيات في الاستعمال؛ فإن الواضع وضعها بشخصها بإزاء معانيها.

ومنه يعلم أنه لا فرق في الوضع الشخصي بين أن يكون المعنى الموضوع له: جزئيا، أو كليا صادقا على كثيرين.

ومن الثاني: وهو الوضع النوعي، وضع المشتقات؛ فإنه لوحظ فيها الموضوع بقانون كلي.

كأن يقول الواضع: عينت كل لفظ على وزن «فاعل» للدلالة على ذات متصفة بصفة، فيندرج فيه لفظ «قائم» و«ضارب» و«عالم» وغيرها، وكأنه قال: عينت لفظ «قائم» للدلالة على ذات متصفة بالقيام، و«ضارب» للدلالة على ذات متصفة بالضرب، ... وهلم جرا.

- تقسيم الوضع الشخصي:

ينقسم الوضع الشخصي باعتبار عمومه وخصوصه، وباعتبار تشخص المعنى وعمومه إلى أربعة أقسام:

الأول: وضع خاص لموضوع له خاص، وهو تعيين اللفظ الخاص بإزاء المعنى من حيث خصوصه، كوضع الأعلام بإزاء معانيها.

والثاني: وضع عام لموضوع له خاص، وهو أن يوضع اللفظ لجزئيات مستحضرة بقانون كلي، كأسماء الإشارة.

والثالث: وضع عام لموضوع له عام، وهو أن يوضع لمفهوم كلي باعتبار عمومه، كاسم الجنس.

والرابع: وضع خاص لموضوع له عام، وهذا لا وجود له؛ لأنه يرجع إلى أن يكون العام باعتبار عمومه ملحوظا بالخاص من جهة خصوصه! والخاص من هذه الجهة لا يصلح مرآة لمشاهدة العام من جهة عمومه.

- تقسيم الوضع النوعي:

ينقسم الوضع النوعي باعتبار الموضوع والمعنى والآلة التي يتعقل بها إلى أربعة أقسام أيضًا:

الأول: الوضع النوعي الخاص لموضوع له خاص، كوضع كل ما كان مركبًا من: «جه، سه، نه» للدلالة على ذات معينة.

أما نوعيته فلعدم تعيين اللفظ الموضوع، وأما كونه لخاص فلأنه موضوع لذات معينة، وأما كونه خاصًّا فلملاحظة ذلك الخصوص من حيث خصوصه.

والثاني: الوضع النوعي العام لموضوع له خاص، كوضع كل ما كان على وزن «فَعَلَ» للدلالة بهيئته على جزئيات الزمن الماضي اللائق به.

أما نوعيته فلدخول الموضوع تحت قاعدة كلية، وأما كونه لخاص فلأن الموضوع له هو الجزئيات المخصوصة، ولكثرتها روعي دخولها تحت الأمر العام.

والثالث: الوضع النوعي العام لموضوع له عام، كوضع هيئة كل مركب إسنادي للدلالة على مطلق ثبوت شيء لشيء.

أما نوعيته فلأننا لاحظنا الموضوع بقانون عام، وأما كونه عاما لعام فلأنه وضع لمطلق الثبوت ومراعىً فيه عموم ذلك المطلق.

والرابع: الوضع النوعي الخاص لموضوع له عام، وهذا لا وجود له كما تقدم.

* وأما **الوضع التأويلي** فهو نوعي لا غير؛ لأن الواضع لم يضع فيه لفظا بخصوصه، بل وضع فيه الألفاظ مستحضرة بقانون كلي، فكأنه قال: وضعت كل لفظ لكل ما يكون بينه وبين معناه الحقيقي علاقة من العلاقات المخصوصة، بشرط أن يكون هناك قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي كما في المجاز، أو غير مانعة كما في الكناية.

وضع المعارف

*** العَلَم:**

العلمُ -سواء كان شخصياً كزيد وأبى بكر وزين العابدين، أو جنسًا كأسامة- موضوعٌ بالوضع الشخصي الخاص لخاص.

أما كونه شخصيا فلتشخص الموضوع، وأما كونه لخاص فلخصوصية الموضوع له سواء كان موجوداً في الخارج أو مقدر الوجود فيه، كوضع زيد لمن سيولد بعد، أو كان معيناً ذهنا، كوضع أسامة للحقيقة الكلية باعتبار حضورها ذهنا.

وأما كونه خاصا؛ فلملاحظة الموضوع له من جهة الخصوصية.

واختلف في أسماء الكتب والتراجم والعلوم:

(١) فقيل: إنها من قبيل عَلَم الشخص، فيكون وضعها شخصيًّا خاصا لخاص.

(٢) وقيل: من قبيل عَلَم الجنس، فيكون وضعها شخصيا كذلك.

(٣) وقيل: إنها أسماء أجناس، فوضعها شخصي عام لعام.

فمن لاحظ أنها موضوعة لشيء واحد لا تعدد فيه، جعلها من قبيل علَم الشخص.

ومن لاحظ أنها موضوعة لشيء صادق على متعدد، جعلها من قبيل علَم الجنس إن لوحظ بعينه في الذهن، أو من قبيل اسم الجنس إن لم يلاحظ فيه ذلك.

والحق[١] أن أسماء الكتب والعلوم من قبيل علم الشخص؛ لأن الواضع وضع «ألفية» لهذه الألفاظ مؤدية لهذه المعاني من غير نظر إلى تعددها من الناطقين، ولا إلى تعددها باعتبار تعدد الكاتبين إلخ؛ لأن مثل هذا لا ينظر إليه عند أهل اللغة.

وكذلك وضع لفظة «نحو» للقواعد المخصوصة بقطع النظر عن العنونة عنها بعنوان مخصوص لكونه من زيد أو غيره.

وأما أسماء التراجم فما عُلمتْ عَلَميته منها -ونعني بذلك أنه متى ذكر انصرف إلى شيء مخصوص لا يتعداه كالطهارة مثلا والزكاة والبيع- فإنه لا يصح أن يعنون بها إلا ألفاظ مختصة بطهارة «للطهارة» وزكاة في «زكاة» وهكذا.

وأما ما لم تعلم علميته -ونعني منه ألا يخص شيئا بخصوصه كلفظ «باب» و«كتاب» و«فصل» و«تنبيه» و«فرع» و«مسألة»- فليست علما شخصيا ولا جنسيا للألفاظ الآتية بعده، وإنما هي نكرات وضعت لحقيقة الفصل بين كلامين في قفا حين[٢].

يدل لهذا دخول «أل» عليها، وتنوينها مع التاء، والقابلية لـ«أل»، وكلٌّ محقق لمعنى التنكير، فانكشف الغطاء عن تنوين «مسألة»، ولا داعي إلى أن التنوين للحكاية؛ فإنه نسيان للحكاية، والله الموفق للصواب، نسأله الهداية والمعونة.

---

(١) من هنا إلى آخر المبحث عند قوله: «نسأله الهداية والمعونة» لا يوجد في الطبعة الأولى.
(٢) هكذا في المطبوع (ص٨).

*** الضمائر وأسماء الإشارات والموصولات:**

وضع هذه الأنواع الثلاثة:

(١) قيل: إنه من قبيل الوضع الشخصي العام لموضوع له خاص؛ بناء على أنها موضوعة للجزئيات المستحضرة بقانون كلي، كـ«أنت»، فإنه موضوع لكل جزئي من جزئيات المخاطَب ملاحَظا بقانون كلي، وهو مفهوم مفرد مخاطب.

أما كونه شخصيا فلأن اللفظ الموضوع معين، وأما كونه عاما فلتعقل المعنى بآلة كلية، وأما كونه لخاص فلأن الموضوع له الجزئيات المخصوصة.

ومثل ذلك يقال في: اسم الإشارة، والموصول.

(٢) وقيل: إنه من قبيل الوضع الشخصي العام لموضوع له عام؛ بناء على أنها موضوعة لكل المفاهيم الكلية التي تندرج تحتها هذه الجزئيات المخصوصة.

واستدل الأول[1] بأنها تستعمل في الجزئي من غير علاقة، وقرينة الاستعمال كذلك أمارة الحقيقة، وهي الكلمة المستعملة في ما وضعت له، فتكون موضوعة للجزئيات، غير أنها لما كثرت جدا مع اشتراكها في معنى حاصل عند استعمالها في الجزئية روعي دخولها تحت الأمر الكلي.

واستدل الثاني بأنها حيث احتاجت في الوضع لأمر كلي فتكون موضوعة له، ورد عليه بأنها لو كانت موضوعة للأمر الكلي لكان استعمالها في الجزئي مجازا!! ولا قائل به.

فإن أجاب: بأنها تستعمل في الجزئي من حيث دخوله تحت الكلي وصدقه عليه، قلنا له: إنه عند استعمالها في الجزوي لا يخطر بالبال أنها مستعملة في الجزئي من حيث دخوله تحت الكلي البتة، فالحق أنها جزئيات وضعا واستعمالا.

(١) من هذه الفقرة إلى قوله: «تتمة» لا توجد في الطبعة الأولى.

تتمـة

هذه الأنواع الثلاثة مشتركة في أن مدلولاتها: ليست معاني في غيرها، ومستقلة بالمفهومية، وصالحة للحكم عليها وبها، غير محتاجة في حصول معناها وتصوره إلى انضمام شيء.

وأما احتياجها إلى القرينة كالتكلم والخطاب والغيبة كما في الضمير، والإشارة الحسية في اسم الإشارة، والصلة في الموصول، فليس لتصور المعنى وحصوله، بل لتعيين المراد من اللفظ.

*** المحلى بـ«أل» والمنادى والمضاف:**

- **أما المحلى بـ«أل»** فوضعه نوعي، من قبيل الوضع العام لخاص.

أما كونه نوعيا فلأن الموضوع لم يلاحظ فيه بخصوصه، وإنما لوحظ بقانون كلي، كأن يقال: وضعت كل مدخول لـ«أل» للدلالة على معناه.

وأما كونه لخاص فلوضعه لمعين، واحدا أو متعددا، وعاما فلملاحظة الموضوع له بمفهوم كلي يندرج فيه ذلك المعين، وهو إما الحقيقة إن كانت «أل» جنسية، أو جميع الأفراد إن كانت «أل» استغراقية، وإلا فعهدية.

- **وأما المنادى**: فوضعه من قبيل الوضع النوعي العام لموضوع له خاص.

- **وأما المضاف**، ونعني به المركب الإضافي:

(١) فموضوع باعتبار هيئته بالوضع النوعي العام لموضوع له عام.

أما كونه نوعيًّا فلأنه لوحظ دخوله تحت قاعدة كلية، وأما كونه عاما لعام فلأنه وضع لمطلق تقييد الأول بالثاني، ولوحظ من جهة عمومه.

(٢) وباعتبار مادته موضوع لمعان جزئية.

النكرة واسم الجنس

(١) قيل: إنهما بمعنى واحد، وهو الحقيقة المطلقة، كـ«رجل» و«أسد».

(٢) وقيل: النكرة موضوعة للفرد المنتشر، واسم الجنس موضوع للحقيقة.

وعلى كلا القولين فوضعهما وضع شخصي عام لموضوع له عام.

الفعل

أجزاء الفعل ثلاثة: الحدث، والزمان، والنسبة.

فيدل على الحدث بمادته، وعلى الزمان بهيئته.

وبيان ذلك أن الواضع لما وضع «ضرَب» بإزاء وقوع حدث في زمنٍ مضى:

(١) جعل المادة المركبة من «ض ر ب» بشرط الهيئة الخاصة للدلالة على الحدث، وهو الطبيعة الكلية من حيث هي، أو من حيث وجودها في زيد وعمرو وغيرهما.

(٢) وجعل الهيئة بشرط المادة للدلالة على الزمن الذي وقع فيه الحدث دلالةً وضعية.

وجرى على هذا المنوال في نحو: يضرب واضرب، وقام ويقوم وقم.

فيظهر من ذلك أن للفعل وضعين: وضع باعتبار المادة، ووضع باعتبار الهيئة.

وأن الأول شخصي عام لعام إن لوحظت الطبيعة الكلية للحدث، وعام لخاص إن لوحظت من حيث وجودها من الفاعلين.

وأن الثاني نوعي، سواء روعي ميزان مخصوص، ككون الماضي مثلا بفتَحات، أو لم يُراعَ إلا مجرد كونه ماضياً؛ لأن الموضوع في الحالتين مستحضر بآلة كلية.

إلا أنه إن روعي الميزان يكون الوضع عاما لموضوع له خاص؛ لأن الموضوع له جزئيات الزمن الماضي المقيد بهذه الفتَحات.

وإن لم يُراعَ الميزان فعام لعام؛ لأن الموضوع له الزمن الماضي مطلقا عن خصوص الحركات.

وإنما اشترطنا الهيئة في الوضع الأول؛ لأن «ربض» مع تحقيق المادة فيها لا تدل على الحدث.

واشترطنا المادة في الوضع الثاني؛ لأن الزمن غير ملحوظ إلا من جهة وقوع الحدث فيه، والذي يدل على الحدث إنما هو المادة.

وأما الجزء الثالث -وهو النسبة- فيدل عليه الفعل باعتبار مادته دلالةً التزامية؛ لأنه لابد لكل حدث من فاعل، ولا يعقل أحدهما بدون الآخر، فالارتباط بينهما عقلي لا وضعي.

ولا يقال: إن ذلك يجري أيضا في الزمان؛ لأنه كما لا يعقل حدث بلا فاعل، لا يعقل حدث بدون زمان، فتكون دلالته عليه التزامية لا وضعية!

لأنا نقول: إن الزمان يخطر بالبال ابتداء من[1] الحدث، بخلاف النسبة فإنها متأخرة في التعقل عن خطور الحدث والفاعل، فصار الزمان أقوى من النسبة، ومثلها المكان والمفعول والفاعل[2].

(١) في الطبعة الأولى (ص١٢): «مع» بدل «من».
(٢) «ومثلها المكان والمفعول والفاعل» لا توجد في الطبعة الأولى.

المشتق والمثنى والجمع

* **المشتق** -وهو: ما دل على ذات ومعنى- له أيضا وضعان كالفعل:

(١) وضع شخصي باعتبار المادة: عام لعام إن لوحظت الطبيعة الكلية للحدث، وعام لخاص إن لوحظت من حيث وجودها ممن تنسب إليه.

(٢) ووضع نوعي باعتبار الهيئة لذاتٍ مّا ينسب إليها الحدث المستفاد من المادة نسبةً واقعة على جهة مخصوصة بصيغة ذلك المشتق، سواء كان اسم فاعل أو اسم مفعول أو اسم زمان أو مكان أو آلة، أو غير ذلك من سائر المشتقات، فوضعه من قبيل الوضع النوعي العام لموضوع له عام.

* **والمثنى والجمع** وضعهما وضع نوعي عام لخاص.

أما نوعيتهما فلأن الواضع وضع كل ما آخره ألف ونون أو واو ونون[1] في حالة الرفع، أو ياء ونون في حالتي النصب والجر لكل جزئي من جزئيات المثنى والجمع إن كانا منكَّرين.

وأما إن كانا معرَّفين بالإضافة أو بـ«أل» فوضعهما وضع المحلى أو المضاف، وقد مر بيانهما.

---

(١) «أو واو ونون» لا توجد في الطبعة الأولى (ص١٣).

الحروف

الحرف: كلمة دلت على معنى في غيرها.

وهو إما: حرفُ معنى، أو حرفُ مبنى.

والأول هو: ما يقع جزءا من الكلام، ويفيد معنى فيه، وذلك المعنى لا يعقل إلا بواسطة الغير، فـ«في» التي في التعريف سببية.

والثاني، وهو حرف المبنى: ما يقع جزءا للكلمة، ولا يفيد معنى في الكلام.

وعلى كل حال فوضع الحرف مطلقا من قبيل الوضع الشخصي العام لموضوع له خاص.

وبيانه في القسم الأول -وهو حروف المعاني- أن الواضع وضع لفظة «مِن» بذاتها للابتداء الجزئي في كل تركيب، وهذا الابتداء الجزئي هو النسبة الخاصة التي لا تُعقَل إلا بين أمرين خاصين: متعلِّق -بكسر اللام- ومتعلَّق -بفتحها-، ولما كانت هذه الجزئيات كثيرة جدا ولا تنضبط، روعي دخولها تحت أمر عام، وهو مطلق ابتداء.

وبيانه في القسم الثاني -وهو حروف المباني- أن تقول: وضَع الواضع لفظة «به» التي تقع جزءا من الكلمة لكل جزئي من جزئيات الصوت الشفوي المخصوص، ولما كانت هذه الجزئيات لا تنضبط، روعي دخولها تحت قولنا: شفوي خاص.

*** أنموذج في كيفية وضع الحروف:**

ففي «مِن» مثلا يلاحِظ الواضع جزئيات الابتداء إجمالا، بتصور مفهوم كلي وهو الابتداء المطلق، ثم يتخيل لفظ «مِن» ويضعها لكل جزئي بخصوصه من تلك الجزئيات دفعة واحدة، عند السيد ومن وافقه من المتأخرين.

وأما عند السعد والمتقدمين فيلاحِظ الواضع الابتداءَ الكلي، ويضع لفظة «مِن» له بالوضع العام، بشرط استعمالها في جزئيات ذلك الابتداء.

فمعنى «من» على الأول: الابتداء الجزئي، وعلى الثاني: الابتداء الكلي.

وفي «قد» يلاحظ الواضع جزئيات مفهومها، وهو التحقيق مع التقليل، ويتخيل لفظة «قد»، ويضعها لكل جزئي بخصوصه من جزئيات ذلك المفهوم الكلي عند السيد.

وعند السعد يتصور الواضع هذا المفهوم الكلي ويضعها له بالوضع العام على الشرط المتقدم.

فمعنى «قد» على الأول جزئي، وعلى الثاني كلي.

وفي «ثُمَّ» يلاحظ الواضع جزئيات التراخي الزماني إجمالا، بتصور مفهوم كلي وهو التراخي الزماني المطلق، ثم يتخيل لفظة «ثُمَّ» ويضعها لكل جزئي بخصوصه من[1] جزئيات ذلك المفهوم عند السيد، أو يضعها للمفهوم الكلي بشرط الاستعمال في جزئي عند السعد.

وفي «إِنْ»[2] يلاحظ الواضع جزئيات مطلقِ تعليقِ شيءٍ على شيء، بحيث

(١) في الطبعة الأولى (ص١٥): «في» بدل «من».
(٢) في الطبعة الأولى (ص١٥): «لو» بدل «إن».

متى وُجد الأول وُجد الثاني، ويتخيل لفظة «إِنْ»[1] ثم يضعها لكل جزئي بخصوصه، أو للمفهوم الكلي، على الرأيين.

والحمد لله في البدء والختام

والصلاة والسلام على خاتم الرسل سيد الأنام

(١) في الطبعة الأولى (ص١٥): «لو» بدل «إن».

فهرست

الموضوع **صحيفة**

ترجمة المؤلف ٥
مقدمة المؤلف..... ٩
مبادئ علم الوضع..... ٩
الوضع وأقسامه ١٠
تقسيم الوضع الشخصي ١١
تقسيم الوضع النوعي..... ١٢
الوضع التأويلي ١٢
وضع المعارف ١٣
وضع العلم..... ١٣
الضمائر وأسماء الإشارات والموصولات ١٥
المحلى بـ«أل» والمنادى والمضاف..... ١٦
النكرة واسم الجنس..... ١٧
الفعل ١٨
المشتق والمثنى والجمع..... ٢٠
الحروف..... ٢١
أنموذج في كيفية وضع الحروف ٢٢